

بيان حول وضعية تنفيذ ميزانية الدولة خلال النصف الأول من 2015 مقدم من قبل وزير المالية أمام مجلس الوزراء

بعد اختتام النصف الأول من سنة 2015 و احتراماً للإلزام القانوني بالإبلاغ المنتظم عن وضعية تنفيذ الميزانية، أعد قطاعنا تقريراً مفصلاً عن تنفيذ الميزانية خلال النصف الأول من 2015 يصحب هذا البيان الذي يشكل قراءة مختصرة لهذا التقرير.

تتميز 2015 بتباطؤ نمو الناتج الداخلي الخام المقدر حالياً بـ 4.3 % بدلا من 6 % كانت متوقعة إبان إعداد قانون المالية الأصلي لـ 2015. يتجسد السبب الأساسي لهذا التباطؤ في تراجع قطاع الصناعات الاستخراجية (المعادن و النفط) نظرا لهبوط أسعار منتجات هذا القطاع في الأسواق الدولية. على العموم، دار تنفيذ الميزانية خلال هذه الفترة في ظروف جيدة تميزت بمستوى مريح للإيرادات خاصة في ظل الظروف الصعبة الحالية و بمسك محكم للنفقات لم يؤثر على مستوى تمويل نفقات الاستثمار ولا على السير الطبيعي للإدارة.

الإيرادات

الإيرادات المنجزة خلال النصف الأول من 2015 (بمليارات الأوقية)

الإيرادات	إنجازات ن 1 2015	توقعات ن 1 2015	%	الفارق
الإيرادات الضريبية (دون النفط)	139,76	141,88	99%	-1%
الإيرادات الغير ضريبية	55,64	41,27	135%	35%
الهيئات	18,91	3,07	616%	516%
الإيرادات النفطية	7,94	8,92	89%	-11%
المجموع	222,25	195,13	114%	14%

لم ينقص مستوى 139.76 مليار الذي بلغته الإيرادات الضريبية بكثير عن التوقعات (-1%) وتحققت هذه النتيجة بفضل الجهود الحثيثة للحصول التي مكنت من تعويض العجز الناجم عن المستوى المتدني للضريبة الموحدة على الشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM.

وفي المقابل، حققت الإيرادات الغير ضريبية مبلغ 55.64 مليار من أصل 41.27 متوقعة وذلك بالرغم من عدم سداد عوائد أرباح SNIM التي تدفع عادة في شهر يونيو. وقد تحقق هذا بفضل تأثير إيرادات صندوق الدعم و التدخل من أجل التنمية الناتجة عن الفارق الإيجابي لسعر المحروقات الحالي نظرا للمستوى المتدني لسعر النفط دوليا.

فاقت الهيئات بفارق شاسع التوقعات وحصل ذلك أساسا بفضل هبة 50 مليون دولار أمريكي قدمتها المملكة العربية السعودية الشقيقة لبلادنا.

وأخيرا بلغت الإيرادات النفطية مستوى أخفض بقليل من التوقعات (-11%)

وعموما بلغت الإيرادات 222.25 مليار متجاوزة بنسبة 14% التوقعات بفضل التأثير المشترك للجهود المبذولة في إطار التحصيل الضريبي والفارق الإيجابي لسعر المحروقات وهبة المملكة العربية السعودية لبلادنا.

النفقات

تنفيذ النفقات خلال النصف الأول من 2015 (بمليارات الأوقية)

النفقات	إنجازات ن 1 2015	توقعات ن 1 2015	%	الفارق
النفقات الجارية	145,47	134,22	108,39%	8,39%
أجور ورواتب	62,81	58,43	107,50%	7,50%
سلع وخدمات	22,92	25,93	88,38%	-11,62%
تحويلات جارية	26,77	34,09	78,52%	-21,48%
قوائد على الدين العمومي	8,16	8,55	95,48%	-4,52%
خارجية	5,81	6,41	90,60%	-9,40%

10,09%	110,09%	2,14	2,35	داخلية
35,60%	135,60%	3,11	4,22	حسابات خاصة
11,44%	111,44%	78,19	87,14	نفقات تجهيز وقروض صافية
25,79%	125,79%	29,17	36,7	استثمار ممول خارجيا ***
2,91%	102,91%	49,02	50,44	استثمار ممول داخليا
		-	-	إعادة هيكلة وقروض صافية
77,49%	177,49%	4,11	7,3	احتياطي مشترك
		-	13,3	سلف (نفقات مدفوعة قبل الأمر بالصرف)
9,51%	109,51%	212,41	232,61	المجموع

لم تتجاوز نفقات السلع والخدمات 22.92 مليار مقارنة بتوقعات بلغت 25.93 مليار (نسبة التنفيذ 88.38 %) بلغت الأجور والرواتب التي تحتوي على العجز الهيكلي للصندوق الوطني للمعاشات (بلغ 2.6 مليار لغاية 30 يونيو) مبلغ 62.81 مليار متجاوزة بنسبة 7.5 % التوقعات البالغة 58.43 مليار.

في وضع مماثل للنفقات على السلع والخدمات جاءت التحويلات الجارية البالغة 26.77 مليار تحت توقعات تناهز 34.07 مليار مما يناسب معدل تنفيذ بلغ 78.52 %.

أما الفوائد فلم تتجاوز 8.16 مليار مقابل 8.55 مليار من التوقعات. مازالت فوائد الديون الداخلية في مستواها المتدني (2.35 مليار) بفضل الإيرادات المنجزة والتحكم في النفقات وتسيير جيد للسيولة.

تجاوزت نفقات الاستثمار ذات تمويل داخلي التوقعات البالغة 49.02 مليار في وضع مشابه لنفقات التسيير وذلك بفضل قروض الضرائب التي تصنف بشكل صحيح كمشاركة للدولة في مجهود الاستثمار وبفضل تحييد كافة العراقيل أمام أي نفقة للتجهيز فور تقديم فواتيرها.

ومن الملاحظ أيضا المستوى القياسي لتنفيذ نفقات الاستثمار الممولة من الخارج.

ببلوغها 7.3 مليار تجاوزت النفقات الغير مصنفة مستوى التوقعات البالغ 4.11 مليار وذلك نظرا للطلبات المتكررة لمختلف القطاعات الوزارية للتكفل بنفقات لم تكن متوقعة.

وأخيرا بلغت نفقات الحسابات الخاصة 4.22 مليار مسحوبة بالأساس على صندوق الدعم والتدخل من أجل التنمية لتغطية نفقات من قطاع الطاقة.

عموما تجاوزت النفقات التوقعات المرسومة للفصل الأول بنسبة 9.5 %.

الرصيد والتمويل ومستوى الأملاك الداخلية والخارجية

لم يتجاوز الرصيد الإجمالي في النصف الأول من السنة 10.36 - مليار مقارنة بتوقعات 17.27 - مليار. زادت الودائع لدى البنك المركزي بمقدار خفيف بلغ 0.82 مليار أوقية في آن مع هبوط مجموع سندات الخزينة بقيمة 14.58 مليار حيث انخفض هذا المجموع من 79.40 مليار يوم 31 ديسمبر 2014 إلى 64.82 في 30 يونيو 2015.

بلغ رصيد الحساب الموحد للخزينة 25.27 مليار في 30 يونيو 2015.

بلغت سحبيات الصندوق الوطني لعائدات النفط 13.03 مليار (من أذن بالسحب المحدد في قانون المالية و البالغ 23 مليار أوقية) و ناهزت إيرادات النفط كما أشرنا سلفا 7.94 مليار. بلغ رصيد الصندوق الوطني لعائدات المحروقات في 30 يونيو 2015 76.13 مليون دولار أمريكي وهو ما يناسب انخفاض هذا الرصيد بقيمة 16.66 مليون دولار مقارنة ب 31 ديسمبر 2014.

المختار ولد اعجاي

